حول ماهية الاضافة الى القرار ٢٤٢ حتى يصبح مقبولاً من الفلسطينيين» (من مقابلة مع هاني الحسن، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٦). وكانت مصر توصلت مع الاردن الى صياغة ورقة عمل مصرية ـ أردنية، وأبلغت واشنطن بها، أبرز نقاطها: «أولاً، ضرورة مشاركة كافة الأطراف المعنية والدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، بهدف الوصول الى الانسحاب الاسرائيلي الكامل على أساس القرار ٢٤٢ مع اضافة بند يقر بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني؛ ثانياً، ينبغي ان يكون المؤتمر الدولي شاملاً في مناقشة الأزمة العربية [ـ الاسرائيلية] بمختلف أبعادها؛ ثالثاً، رفض الحلول الجزئية والمنفردة؛ رابعاً، شرط الاعتراف من جانب واشنطن وتل أبيب بضرورة المشاركة الفلسطينية؛ خامساً، رفض واقع ضم الأراضي واحتلالها عن طريق القوة» (محفوظ وبكري، **مصدر سبق ذكره**).

وأوضحت زيارة الحسن الى القاهرة عدم وجود تباين بين الثوابت المصرية تجاه القضية الفلسطينية، والثوابت الفلسطينية؛ لكن التباين «ظل قائماً حول صيغة الوفد المشترك. وتتحدث المنظمة عن الوفد العربي المشترك، بما فيه الفلسطينيون، في حين ترى القاهرة أن الصيغة الاردنية ـ الفلسطينية التي تؤمن الحفاظ على هوية كل من الطرفين هي الصيغة الأفضل، على أن تقوم مصر باقناع الأطراف الدولية بذلك» (يوسف القعيد، **المستقبل**، باريس، العدد ٥٤٤، ١٩٨٧/٧/٢٥، ص ٢٤).

بعد زيارة الحسن للقاهرة، حرصت القيادتان، الفلسطينية والمصرية، على تكريس شرعية الاتصال بينهما، وساهمت أطراف عربية ودولية في ترتيب عقد لقاء مبارك ـ عرفات، على هامش مؤتمر القمة الافريقية «يذكر منها، مثلاً، القيادة الاثيوبية التي وجهت الدعوة الى عرفات لحضور المؤتمر والقاء كلمته، مع أنه معروف أن الدعوات كانت توجه في السابق الى رئيس الدائرة السياسية فاروق القدومي ممثلاً لـ م.ت.ف. العضو المراقب بمؤتمرات القمة الافريقية» (حسين شعلان، **اليوم السابع**، العدد ١٧٠، ١٩٨٧/٨/١٠، ص ٢٣). وهكذا التقى عرفات ومبارك في أديس أبابا، العاصمة الاثيوبية، لقاءهما الأول في ١٩٨٧/٧/٢٧. وقال وزير الدولة المصري للشؤون الخارجية، د. بطرس غالي: «ان اللقاء أمر طبيعي في ضوء اهتمام مصر المستمر والذي لا ينقطع بالقضية الفلسطينية، وبحقوق الشعب الفلسطيني» (**الأهرام**، ١٩٨٧/٧/٢٨). وقد اجتمع مبارك وعرفات أكثر من مرة على هامش القمة الافريقية، حيث أكد مبارك لعرفات «ان مصر لن تتخلى، أبداً، عن القضية الفلسطينية التي خسرت الكثير بسبب الأوضاع العربية الممزقة، وان مصر ستبذل أقصى جهودها للتوصل الى حل عادل وتسوية شاملة للقضية، مهما كانت الظروف» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٧/٧/٣٠). وذكرت مصادر مصرية أن الرئيس المصري «أبلغ [الى] الزعيم الفلسطيني أن موقف مصر من المنظمة والقضية الفلسطينية ثابت لم يتغير، وليست هناك علاقة بين الموقف المصري وبين القرارات الخاصة بغلق المكاتب السياسية للمنظمة في القاهرة... [وأبلغ اليه] ترحيب مصر بأي قيادة فلسطينية، تنوي الحضور الى القاهرة، التي ستظل مفتوحة أمام الفلسطينيين» (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٧/٧/٣٠). وذكرت مصادر فلسطينية «أن اجتماع مبارك وعرفات كان اكثر من مصالحة» (**الأهرام**، ١٩٨٧/٧/٢٨). وعلق رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. في مؤتمر صحافي عقده بعد اللقاء مع الوفد الصحفي المصري، بـ «ان سحابة صيف عكرت العلاقات الفلسطينية ـ المصرية، ولكنها زالت بعد لقاء الرئيس مبارك... اننا نقول لكل من حاول ان يضع اسفينا بيننا وبين مصر: موتوا بغيظكم، لأن علاقتنا بمصر علاقة استراتيجية... [وأكد] ان الاتصالات مستمرة بين مصر و م.ت.ف. وطالب بوضع خطة عمل فلسطينية ـ مصرية، وخطة عمل عربية ـ مصرية» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٧/٧/٣٠).

والتقى عرفات الرئيس مبارك ثانية، في أديس أبابا أيضاً، في حفل اعلان جمهورية أثيوبيا الاشتراكية الديمقراطية في ١٩٨٧/٩/١٠. وقال عرفات: «ان اللقاء تناول العلاقات المصرية مع المنظمة وسبل دفع عملية السلام في الشرق الاوسط... واشتراك جميع أطراف النزاع في المنطقة، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة، ومحاولة التغلب على هذه المشاكل التي يحاول عدد من الأطراف المعنية بهذه المشكلة وضع العراقيل أمامها، وكيف نحاول أن نتخطى